

في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ ، بشأن الزيادة في عدد المشرفين على الانتخابات فيما يتعلق بالانتخابات المقبلة في ناميبيا^(٢٧) . وقد بحث أعضاء المجلس المسألة ووافقوا على الاقتراح الوارد في رسالتكم .

"وقد أعرب أعضاء مجلس الأمن عن اهتمامهم بضرورة الاستمرار في مراقبة تفقات فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال مراقبة دقيقة خلال هذه الفترة التي يزداد فيها الطلب على الموارد المخصصة لميانة السلم" .

وفي الجلسة ٢٨٨٦ المعقودة في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ ، ناقش المجلس البند المعلنون "الحالة في ناميبيا : رسالة مؤرخة في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لكينيا لدى الأمم المتحدة (٢٩) (S/20908)" .

القرار ٦٤٣ (١٩٨٩)

المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩

إن مجلس الأمن ،

(٢٩) انظر : الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الرابعة والأربعون ، ملحق تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ .

"واود الآن ان اؤكد أنني أقوم بمشاورات عاجلة حول هذه المسألة ، بما في ذلك إخطار اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بالإشارة المترتبة في التكلفة ، واقترح في أعقاب هذه المشاورات إيضاح ٢٥٢ موظفا إضافيا إلى ناميبيا اعتبارا من منتصف تشرين الأول/أكتوبر . وسوف ينتخب هؤلاء المشرفون على الانتخابات لمدة شهر واحد بكلفة إجمالية تقدر بمبلغ ٣ ملايين دولار تقريبا ، وهو المبلغ الذي سوف يعتبر ، وفقا للفقرة ٥٧ من تقرير المؤرخ في ٢٢ كانون الثاني/يناير ، مضافا للمنتظمة لتحملها الدول الأعضاء وفقا للفقرة ٢ من المادة ١٧ من ميثاق الأمم المتحدة .

"وسأكون ممتنا لو عرضتم هذا الأمر على أعضاء مجلس الأمن .

وفي رسالة مؤرخة في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩^(٢٨) ، أفاد رئيس المجلس الأمين العام بما يلي :

"أتشرف بإفادتكم أنه قد تم استعراء انتباه أعضاء مجلس الأمن إلى رسالتكم المؤرخة

(٢٨) S/20906 .

وإذ يلاحظ التقدم المحرز حتى الآن
في تنفيذ خطة التسوية والعقبات
الباقية الموضوعة في طريقها ، وكذلك
ما يبذله فريق الأمم المتحدة للمساعدة
في فترة الانتقال من جهود اللوفاء
بمسؤولياته ،

وإذ يعيد تأكيد استمرار
مسؤولية الأمم المتحدة القانونية عن
ناميبيا إلى أن يبلغ الشعب الناميبي
استقلاله الوطني بلوغا كاملا ،

١ - يرحب بتقرير الأمين العام
١٩٨٩ وبالإضافة المدخلة عليه ؛

٢ - يعرب عن تأييده التام
للأمين العام في جهوده الرامية إلى
ضمان التنفيذ الكامل للقرار ٤٣٥
(١٩٧٨) بصيغته الأصلية والقطعية ؛

٣ - يعرب عن وظيفه عزمه على
تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) بصيغته
الأصلية والقطعية من أجل ضمان عقد
انتخابات حرة ونزيهة في ناميبيا تحت
إشراف الأمم المتحدة ومراقبتها ؛

٤ - يؤكد من جديد التزامه ، لدى
الانطلاق بمسؤوليته القانونية المستمرة
عن ناميبيا حتى نيلها الاستقلال ، بأن
يكفل ممارسة شعب ناميبيا ، دون قيود
وبصورة فعالة ، لحقوقه غير القابلة
للتصرف في تقرير المصير وفي الاستقلال

إذ يؤكد من جديد جميع قراراته
ذات الصلة المتخذة بشأن مسألة
ناميبيا ، لاسيما القرارات ٤٣٥ (١٩٧٨)
المؤرخ في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨
و ٦٢٩ (١٩٨٩) المؤرخ في ١٦ كانون
الثاني/يناير ١٩٨٩ و ٦٢٢ (١٩٨٩)
المؤرخ في ١٦ شباط/فبراير ١٩٨٩ و ٦٤٠
(١٩٨٩) المؤرخ ٢٩ آب/أغسطس ١٩٨٩ ،

وإذ يؤكد من جديد أيضا أن خطة
الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا ،
السواردة في القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ،
لا تزال الأساس الوحيد المقبول دوليا
لتحوية مسألة ناميبيا ملما ،

وقد نظر في تقرير الأمين العام
المؤرخ في ٦ تشرين الأول/أكتوبر
١٩٨٩ ، وفي الإضافة المدخلة عليه
المؤرخة ١٦ تشرين الأول/أكتوبر
١٩٨٩ (٣٠) ،

وإذ يلاحظ ببالغ القلق أنه وقد
بقي اسبوع واحد قبل الانتخابات المقرر
اجراؤها في ناميبيا ، لا يجري الامتثال
لجميع أحكام القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) امتثالا
كاملا ،

(٣٠) المرجع نفسه ، الوثيقة
S/20883 و Add.1 .

الوطني الحقيقي وفقا للقرارين ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٦٤٠ (١٩٨٩) ؛

٥ - يطالب جميع الاطراف المعنية ، ولاسيما جنوب افريقيا ، بالامتثال الفوري والكامل والدقيق لاحكام القرارات ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٦٢٢ (١٩٨٩) و ٦٤٠ (١٩٨٩) ؛

٦ - يعيد تأكيد مطالبته بالتسريح الكامل لجميع ما تبقى من القوات شبه العسكرية والإثنية ووحدات المغاوير ، ولاسيما قوة كويغويت وقوة اقليم افريقيا الجنوبية الغربية ، فضلا عن الحل الكامل لتنظيماتها القيادية وغيرها من المؤسسات المتملة بالدفاع حسبما يقتضيه القراران ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٦٤٠ (١٩٨٩) ؛

٧ - يطلب إلى الأمين العام ان يواصل جهوده لضمان الاستبدال الفوري للأفراد المتبقين من قوات دفاع جنوب افريقيا وفقا للقرار ٤٢٥ (١٩٧٩) ؛

٨ - يطالب بالإلغاء الفوري للقوانين والأنظمة التقييدية والتمييزية الباقية التي تموق اجراء انتخابات حرة نزيهة ، وبمقدم من قوانين جديدة من هذا القبيل ويؤيد موقف الأمين العام الذي أعرب عنه في تقريره بوجوب إلغاء إعلان المدير العام رقم ٨ ؛

٩ - يدعو الأمين العام إلى أن يبقى قيد الاستعراض المستمر محالة كفاية عدد أفراد شرطة الرمد بقصد الاضطلاع بالعملية اللازمة لإجراء أية زيادة ملائمة يراها ضرورية للوفاء بمحؤوليات فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال وفاء فعلا ؛

١٠ - يطالب بأن تتعاون شرطة افريقيا الجنوبية الغربية تعاوناً تاماً مع الشرطة المدنية التابعة للفريق في الاضطلاع بالمهام الموكلة اليها بموجب خطة التوعية ؛

١١ - يكلف الأمين العام بأن يضمن اتخاذ جميع الترتيبات اللازمة وفقا لخطة التوعية للحفاظ على السلامة الإقليمية لناميبيا وأمنها من أجل ضمان الانتقال سلميا إلى الاستقلال الوطني ومساعدة الجمعية التأسيسية في أداء المحؤوليات المنوطة بها بموجب خطة التوعية ؛

١٢ - يطلب إلى الأمين العام أن يعد خططا مناسبة لتعبئة جميع أشكال المساعدة لشعب ناميبيا ، بما في ذلك الموارد التقنية والمادية والمالية ، أثناء الفترة التي تعقب انتخابات الجمعية التأسيسية وحتى بلوغ الاستقلال ؛

١٣ - يناقش على وجه الاستعجال الدول الاعضاء ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات

"إن مجلس الأمن يشجب الإنذار الكاذب من جانب جنوب افريقيا في ١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩ فيما يتعلق بادعاء تحرك قوات المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية عبر الحدود بين أنغولا وناميبيا .

"ويعرب المجلس عن قلقه الشديد إزاء هذا الحادث وإزاء الآثار التي يحتمل أن تترتب في الانتخابات على رد الفعل الأولي من جانب جنوب افريقيا . ولذا ، يطلب المجلس من جنوب افريقيا أن تكف عن القيام بأية أعمال أخرى من هذا القبيل .

"ويشني المجلس بقوة على فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال للإجراء الفوري الذي اتخذه من أجل توضيح الحالة وإثبات أن هذه الادعاءات لا تستند إلى أي أساس .

"ويطلب المجلس إلى جميع الأطراف أن تفي بالتزاماتها وفقا لخطة التسوية .

"ويعيد المجلس تأكيد دعمه الكامل للأمين العام وممثله الخاص ، وكذلك التزامه الثابت بضمان التنفيذ الكامل للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) بصيغته الأصلية والقطعية" .

الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية أن تقدم ، بالتنسيق مع الأمين العام ، دعمها المالي والمادي والتقني المكني إلى الشعب الناميبي ، سواء خلال الفترة الانتقالية أو بعد الاستقلال ؛

١٤ - يقرر ، إذا لم يتم التقيد بالأحكام ذات الصلة من هذا القرار ، أن يجتمع مجلس الأمن حسب الاقتضاء قبل الانتخابات لاستعراض الحالة والنظر في اتخاذ الاجراء المناسب ؛

١٥ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم ، في أقرب وقت ممكن ، تقريراً عن تنفيذ هذا القرار ؛

١٦ - يقرر أن يبقى المحالة قيد النظر .

اتخذ بالإجماع في الجلسة ٢٨٨٦

مقررات

في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، أصدر رئيس المجلس ، بعد إجراء مشاورات ، البيان التالي باسم المجلس (٣١) :

(٣١) S/20946 .